

مجلس النواب يباشر نشاطه بعد العطلة التشريعية والموازنة أول الأهداف المستعجلة



انتهت أمس الأحد العطلة التشريعية لمجلس النواب، ومعه يتوقع أن تبدأ اللجان عملها في ١٠ نتظر له أن ينتج أكثر ما استئناف نشاطه ينتظره العراقيون منذ عامين وهو مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام 2023، وملفات أخرى تعد الأكثر إلحاحاً على جدول الأعمال.

وقال عضو لجنة النزاهة النيابية، أحمد طه الربيعي، في حديث للصحيفة الرسمية، اليوم موعد استئناف الفصل الأول للسنة التشريعية الثانية، وستكون هناك أمور مهمة للمناقشة على سلم الأولويات منها مشروع قانون الموازنة التي تعهد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بتقديمها نهاية عطلة الفصل، وبالتالي سيكون هناك بعض الوقت لمناقشة أبواب الإنفاق وإجراء التعديلات والمناقشات والأمور الخاصة باللجنة المالية وبفئة اللجان.

وأضاف الربيعي أن "هناك أيضاً بعض مشاريع القوانين المهمة للقراءة الأولى في الفصل التشريعي الأخير أهمها مشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال، وقانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والكيميائية، والبايولوجية، وتعديل قانون الشركات، فضلا عن عدد آخر من

القوانين التي قُرئت للمرة الأولى وأخرى تمت قراءتها للمرة الثانية"، متوقفاً "أن تكون الأولوية لحسم القوانين المعلق".

وتابع أن "أمام البرلمان تحدياً آخر يتعلق بمكافحة الفساد المالي والإداري، المتناغم مع البرنامج الحكومي، والذي يمثل تحدياً رئيساً للسلطتين التشريعية والتنفيذية، بسبب استثناء الفساد في معظم مفاصل الدولة".